مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: تركيا والاتحاد الأوربي بين الرغبة التركية والمطالب الأوربية
اسم الكاتب: أ.م.د. حسين حافظ وهيب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7053
تاريخ الاسترداد: 2025/04/22 01:03 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تركيـا والاتحاد الأوربي بين الرغبة التركية والمطالب الأوربية

أ.م.د. حسين حافظ وهيب(*)

Dr_hussain_hafeid@yahoo.com

الملخص :

ليس كل الرغبات الدولية قابلة للتحقق سيما وان انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي تحكمه عوامل متعددة ذات طبيعة معقدة وان ذلك الانضمام يشكل اخلالاً واضحاً ، لطبيعة الاتحاد كونه تجمعاً ذا طبيعة ثقافية ، وبوصفه نادياً لتجمع مسيحي في العالم فضلاً عن كونه منسجماً من نواحي مهمة كطبيعة الديمقراطية الاوربية التي تختلف مع تركيا في مسارات مختلفة ، وان الاشتراطات التي وضعتها الدول الاوربية لا يمكن تجاوزها في الجانب التركي .

ولذلك لا يبدو ان المستقبل القريب لانضمام تركيا ممكناً في الراهن. ثم ان طبيعة توجهات تركيا في الشرق الاوسط والاهتمام المتزايد بشؤون الدول العربية ، يمكن ان تلبي المصالح التركية اكثر من انضمامها الى الاتحاد الاوربي وفي حسابات المصالح لا يبدو ان المصالح القومية التركية لا تستحق هذا اللهاث التركي خلف العلم الاوربي .

المقدمــة:

الفضاءات السياسية التركية لها رحاب متعددة تبتدئ بالفضاء الامريكي والاوربي والاسلامي والشرق اوسطي ولكنها مازالت غير مرتبطة بشكلٍ جوهري الى ايٍ من هذه الفضاءات ولهذا فأنها توصف من قبل العديد من الكُتاب والمهتمين بالشأن التركي بانها دائمة البحث عن ثوبٍ جديد.

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد.

ولعل من المناسب هنا أن نذكر بان دوائر الاهتمام التركي تندرج حسب أهميتها إلى مجموعة متنوعة تقع في مقدمتها دائرة الاهتمام التركي بدول الاتحاد الأوربي رغم وجود دوائر أخرى أهم منها كثيراً في ضوء التغييرات الحاصلة في البيئة الدولية بعد انحلال وتفكك الاتحاد السوفيتي ومنظومته الاشتراكية ونشوء الدول الإسلامية المنسلخة منه والروابط المصيرية التي تربطها بتركيا ويبدو أن هناك مجموعة من الأسباب تجعل تركيا دائمة السعي وراء انضمامها إلى دول الاتحاد الأوربي .

وهذه هي محاولة لتسليط الضوء على هذا الموضوع من خلال المحاور الآتية:-

اولاً : دور الفلسفة الكمالية في تمسك تركيا بأوربا .

ثانياً : الأسس الفكرية لنشوء الاتحاد الأوربي .

ثالثاً : الرؤية الاوربية لتركيا.

رابعاً: المعوقات الحقيقية لدخول تركيا إلى الاتحاد الأوربي.

اولاً:- دور الفلسفة الكمالية في تمسك تركيا بالانضمام الى دول الاتحاد الاوربي .

تتلخص الفلسفة الاتاتوركية بالمبادئ الستة التي اطلقها مؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال اتاتورك بعد اعلانه في تشرين اول عام ١٩٢٣ بأن حروب الاستقلال قد انتهت ويحق لنا اليوم الحديث عن جمهورية تحكمها المبادئ الآتية[١]:

١-الجمهورية ٢- الشعبية ٣- القومية "الطورانية"

٤ -العلمانية ٥-الدولتية ٦-الثورية "الإصلاحية"

وبموجب التعديل الثالث على دستور ١٩٣٧اصبحت المادة الثانية منه تقرأ بالشكل التالي"تركيا هي جمهورية مليه شعبية دولتية علمانية ثورية"[٢].

---

[١] الدكتور احمد نوري النعيمي –موقف المؤسسة العسكرية من الحركة الاسلامية في تركيا مجلة دراسات دولية –سلسلة دراسات استراتيجية العدد ٦٠ بغداد ٢٠٠٤ ص٧ .

[٢] داوود احمد الحسن –الاوضاع السياسية في تركيا خلال السبعينات –كلية الدفاع الوطني –جامعة البكر ١٩٨٠-١٩٨١ ص ٨٤-٨٦ .

وظلت هذه المبادئ كما يصفها بعض الجنرالات الاتراك بانها امانة يجب الدفاع عنها طالما ان هناك تهديدات داخلية وخارجية يتعرض لها الوطن[١].

وتوافقاً مع هذه المبادئ فقد رفع اتاتورك شعاره المعروف وداعاً ايها الشرق واهلاً ايها الغرب .اذ لاقت هذه السياسة الكثير من القبول والاستحسان لدى الدول الغربية حيث تم ادخال الانظمة الغربية في التقنية العسكرية وذلك عن طريق الفكر الامريكي والغربي في المدارس والمعاهد المختلفة ومنها المعاهد العسكرية التركية كذلك تم التركيز على دراسة اللغة الانكليزية والفرنسية والالمانية فضلاً عن اهمال اللغة العربية التي كانت تعد لغة رسمية للأمبراطورية العثمانية[٢].

ولكي تصان هذه المبادئ بشكلٍ جدي جعل اتاتورك مسؤولية حماية هذه المبادئ على المؤسسة العسكرية اذ مازالت هذه المؤسسة تلعب دوراً مهماً في الحياة السياسية التركية[٣].

لازمت الحقبة الاتاتوركية الممتدة من عام ١٩٢٣ الى سنة ١٩٣٨ (سنة وفاة اتاتورك)الاصرار على تطبيق مبدأي الحداثة والعقلانية تأثراً بما كان يجري في اوربا[٤].

وقد ارتكزت الاصلاحات الاتاتوركية على ملامسة الجذور الثقافية والعقائدية للمجتمع العثماني التقليدي حيث قامت بالغاء الاسس الدينية للدولة واستئصال معظم الرموز الثقافية المعبرة عن تلك الاسس اذ تم تدمير رموز الحضارة العثمانية–الاسلامية واستبدالها بنظائرها الغربية[٥].

وكان الغاء الخلافة عام ١٩٢٤ وما اعقبها من الغاء المحاكم الشرعية والمدارس الدينية وملاحقة بعض المظاهر العثمانية والاسلامية كتحريم الطربوش لصالح القبعة الغربية وشجب الحجاب واستبدال الاحرف العربية باللاتينية والاوربية واحلال التقويم الميلادي محل التقويم الهجري

١ د.احمد نوري النعيمي – تركيا بين الموروث الاسلامي والاتجاه العلماني –مجلة دراسات دولية –سلسلة دراسات استراتيجية – العدد ٦٧ بغداد ٢٠٠٥ ص ٧٨

٢ د. احمد نوري النعيمي –موقف المؤسسة العسكرية من الحركة الاسلامية في تركيا –مصدر سابق ص ١٣.

٣ د.احمد نوري النعيمي –موقف المؤسسة العسكرية من الحركة الاسلامية في تركيا– مصدر سابق ص ٢٠.

٤ هاينتس كرامر –تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد –التحدي الماثل امام كل من اوربا والولايات المتحدة –تعريب فاضل جكتر – مؤسسة العبيكان – المملكة العربية السعودية –الطبعة الاولى ٢٠٠١ ص ٢٠.

٥ هاينتس كرامر–المصدر السابق ص ٢٧.

وتأسيساً لأطار ثقافي قانوني جديد تم اعتماد دستور جديد وقانون مدني وجنائي وتجاري كانت جميعاً مأخوذة من الدساتير الاوربية.

ولكي تشكل هذه القوانين سنداً لأفعال اتاتورك الاصلاحية جرى ادراجها تحت بند المبادئ الكمالية وان كانت لا ترقى الى مستوى الايديولوجيات السائدة في تلك المرحلة لكن الخروج عليها اصبح يخضع لطائلة العقاب القانوني وقد مثلت برنامجاً سياسياً لعملية التحديث الاجتماعي السياسي واداة ايدلوجية للافعال الحكومية فيما بعد.

لقد ارتبط مبدأي الحداثة والعقلانية بقوة في النموذج الكمالي مع مبادئ الجمهورية والقومية والشعبية واعتبرت هذه المبادئ لب الايديولوجية الاتاتوركية حيث دفعت ظروف تحول الامبراطورية العثمانية مترامية الاطراف الى دولة صغيرة تعاني من مشكلات تصدع في البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الى زيادة التمسك بهذه المبادئ والتي هي مزيج من الفكر الغربي وحركة تركيا الفتاة اذ لازمت نشأة هذه الدولة التركيز على فكرة الامة في محاولة لدمج المجتمع بكل اطيافه المتناقصة لاسيما اذ عرفنا ان حروب الاستقلال التي خاضها مصطفى كمال اتاتورك قد خلفت وراءها العديد من الهواجس التي كانت تدفع صوب الالتفاف حول ايديولوجية قادرة على احتواء مجمل المشكلات التي رافقت نشوء هذه الدولة.

كانت الافعال موجهة نحو خلق دولة قومية من بقايا الامبراطورية المهزومة وفي ظل الظروف السياسية السائدة كان نموذج الدولة القومية هو الخيار الوحيد المتاح لكل من اراد ان يحافظ على كيان سياسي بأرض الاناضول،غير ان هذا كان مشروطاً بغرس فكرة غريبة عن الدولة في اذهان سكان كانوا مازالوا يعتقدون بأنهم رعايا تابعون للسلطان الذي كان يعد في الوقت نفسه قائداً روحياً مقبولاً لأمة المسلمين وهكذا فأن عملية بناء الدولة القومية التركية كانت تستلزم ايجاد امة تركية وكان لابد من اعطاء الناس هوية جماعية جديدة كما كان لابد من اقناعهم بقبولها لذلك تعين على الثورة الكمالية ان توحد في وقت واحد كلاً من الجمهورية التركية والشعب التركي كأمة والتركي كمواطن ذي هوية مختلفة عن كونه احد الرعايا المسلمين التابعين للسلطان[1].

[1] هاينتس كرامر–المصدر السابق ص ٢٩.

ولم تكن هذه المفاهيم تأخذ طريقها الى التطبيق الا في ظل غياب افكار اخرى تتقاطع وهذه المبادئ وفي تلك الفترة لم تكن هناك ارهاصات فكرية ومؤسسات سياسية واضحة المعالم سوى ما تخلف من بقايا النظام الاسلامي ولهذا استوجب لنجاح المبادئ الاتاتوركية اقصاء الاسلام عن الساحة السياسية ويمكن اعتبار تبني المبادئ العلمانية كأحد اركان الايديولوجية الاتانوركية فقد تم بناءً على متطلبات مواجهة الاسلام وتقويض اركانه الاساسية بما يفضي الى منع احتمال نشوء نشاطات دينية قادرة على العودة بتركيا الى رحابها الاسلامي حيث جرى التركيز في تلك المرحلة على التمسك بالحريات العامة لجميع المواطنين وجرى اعتماد وسائل عملية من شأنها اخضاع جميع المؤسسات الدينية لرقابة حكومية صارمة.

تصاعدت هذه الاجراءات بين الاعوام ١٩٢٤ أي عام اصدار دستور الجمهورية الاول ولم تنته عام ١٩٢٨ الذي تم فيه احداث تعديل على الدستور حيث تم حذف مادة الاسلام منه اينما وجدت وجعل العلمانية القاعدة في السلوك بمستوياتها السياسية والاجتماعية وظل ترسيخ العلمانية عرفاً ساري المفعول في جميع الدساتير التي اعقبت دستور عام ١٩٢٤[١].

وعلى صعيد الممارسات الميدانية اوكل الى المؤسسة العسكرية مجموعة من المبادئ اهمها[٢]:

١-السهرعلى حماية الدستور وتطبيق المبادئ الاتاتوركية.

٢-حظر النشاط السياسي في القوات المسلحة وجعل المؤسسة العسكرية موسسة وطنية رقابية على السلطة.

ورغم جميع مظاهر الملاحقة والتضييق على التيارات الرافضة للأتاتوركية وابرزها الدينية الا انها تمكنت من معاودة النشاط وتمكنت من اختراق المؤسسة العسكرية رغم جميع تلك المظاهر ولعل الاجراءات التي اعقبت انقلاب ٢ ايلول ١٩٨٠ والتصفيات التي جرت بين صفوف المتدينين في المؤسسة العسكرية وما اشاعته الحكومة من وجود خلايا اسلامية داخل المؤسسة واجراءات التصفية التي استمرت حتى عام ١٩٨٧ في معاهد ومؤسسات تدريب الجيش وفي الاحزاب التي تعتمد الايديولوجيات الدينية كذلك وائمة الجوامع والخطباء ،وقد برزت ومنذ ذلك الوقت ظاهرة

---

[١] د.احمد نوري النعيمي –موقف المؤسسة العسكرية من الحركة الاسلامية في تركيا –مصدر سابق ص ١٤.

[٢] د.احمد نوري النعيمي–مصدر سابق ص ١٦.

منع المظاهر الدينية في الجامعات كأطالة اللحى وارتداء الحجاب الاسلامي وجرى تطبيق القانون ٢٥٤٧ الذي يمنع المظاهر الدينية والصادر عام ١٩٨١ تطبيقاً صارماً[١].

لقد كان في مقدور تركيا بعد حرب الاستقلال (١٩١٩-١٩٢٣) ضد التدخل الاوربي ان تجمع بين ارث الخلافة الاسلامية ومطالب التحديث بل الوصول الى صيغة توائم بين الحكم السياسي الديمقراطي من ناحية والتحرك في دائرة الاصلاح الاسلامي الحضاري من ناحية اخرى.

الا ان تحول اتاتورك المتسارع نحو سياسية التغريب الكاملة والعلمانيةالمتشددة ادى الى ابعاد تركياعن دوائر فعلها الحقيقية وان الاصرار على تطبيق المبادئ الكمالية الستة والاصرار على اللهاث خلف اوربا ظناً من هذه القيادة بان اوربا سوف تلقاها بالأحضان وترفع من مقامها لكن هذه القيادة فاتها لقصر نظرها .ان ذاكرة الاوربيين نشطة جداً حيث انها لم تنس من ذاكرتها عام ١٦٨٣ م حينما طوقت الجيوش العثمانية العاصمة النمساوية فينا واحدثت هلعاً واسعاً في اوربا لم ينقذها منه الا تحالف واسع وعريض امتد من نهر الفستولا في بولندا حتى نهر التانجر في انكلترا[٢].

ثانياً:-الاسس الفكرية لنشوء الاتحاد الاوربي .

اذ كان حلم الوحدة الاوربية قد شغل مكاناً ما من تفكير النخبة الفكرية والسياسية في اوربا فلابد وان يكون ذلك الشاغل نتيجة لمتطلبات ضاغطة ابتدأت ليس كما يعتقد البعض بأتفاقية الفحم والصلب الاوربية[٣] عام ١٩٥١.

بل ان هذه الاتفاقية كانت ايذاناً ببدء مرحلة جديدة بدأ فيها التيار الليبرالي المطالب بمؤسسات فوق قومية وكأنه خلق انتصاراً حاسماً مما الهب خيال انصار حركة الوحدة الاوربية ،التي تعود جذورها الى اواخر القرن الثالث عشر وقد حمل لوائها العديد من الفلاسفة ورجال الدين والقانون

---

[١] د.احمد نوري النعيمي-مصدر سابق ص ٢٢.

[٢] د.حميد حمد السعدون -تركيا والرفض الاوربي -مجلة دراسات دولية -مركز الدراسات الدولية -العدد ٢١ تشرين الاول ٢٠٠٣ بغداد ص ٨١.

[٣] رند حكمت محمود- معوقات انضمام تركيا لدول الاتحاد الاوربي دراسة في المعوقات الداخلية لانضمام تركيا لدول الاتحاد الاوربي -الملف السياسي -مركز الدراسات الدولية -جامعة بغداد-العدد ١٠ بغداد ٢٠٠٥ ص ١٩.

من مختلف انحاء اوربا من امثال الفرنسيان "بيير ديبوا ومكسمليان"والهولندي ديزوديس ايراسموس والالماني ويلهالم ليبيتز والانكليزيان جرمي بنثام ووليام بن[1].

وعلى الرغم من ان الدافع الذي حدى بهولاء هو دافع ديني اساسهُ الوقوف بوجه الامبراطورية الاسلامية العثمانية "الكافرة" اذ عُدّ ذلك واجباً دينياً على كل اوربي ،لذلك لم يتردد لبينيتز من المطالبة بتفكيك الامبراطورية العثمانية وتوزيع الاقاليم التابعة لها على اتحاد اوربي .اما الفرنسي سالي (١٥٦٠-١٦١٤) فأبتغى توحيد اوربا واعادة ترتيبها من الداخل واستبعد من هذا الترتيب اوربا الارثوذكسية.

الاان الظروف السياسية والاجتماعية التي عاشتها اوربا في تلك المرحلة قللت كثيراً من تأثير العامل الديني لاسيما تلك الثورات التي حصلت في العديد من الدول الاوربية كفرنسا وانكلترا والتي غيرت كثيراً من الواقع الموضوعي للنظم الاجتماعية والسياسية وكان من نتائجها اللاحقة فيما بعد هو فصل الدين عن السياسة ونشوء قوى سياسية ومبادئ فكرية جديدة مختلفة تماماً عما كان عليه الحال يوم كانت الكنيسة تمسك بزمام السلطتين الدينية والمدنية وقد زاحمت هذه القوى النبلاء والاقطاع ورجال الدين[2].

ان التغييرات التي شهدتها اوربا خاصة بعد ثورات ١٨٣٠-١٨٤٨ العاصفة في فرنسا ودول اوربية اخرى والتي وضعت نهاية لأوربا النبلاء والامراء كما تصورها مترنيخ دفعت بالشعوب الى موقع الصدارة وساهمت في ايجاد مناخاً مناسباً لأعادة طرح الفكرة الاوربية لا على اساس كونها حلفاً مقدساً بل على اساس كونها نظاماً للأمن يحقق الاستقرار ويحفظ المصالح وبدأ الحديث عن وفاق اوربي اوسع يضم الدول الاوربية صغيرها وكبيرها.

غير ان مشروعات الوحدة الاوربية والتي تراكمت ونضجت فكرياً على مدى قرون عديدة ظلت تشكل على الرغم من ذلك مستودعاً هائلاً من الافكار نهلت منه الحركة السياسية المطالبة بالوحدة الاوربية عندما سمحت الظروف بتبلورها ونضجها.

---

[1] الدكتور حسن نافعة – الاتحاد الاوربي والدروس المستفادة عربيا –مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت –حزيران–٢٠٠٤ الطبعة الاولى ص ٩٥.

[2] الدكتور حسن النافعة –مصدر سابق ص٩٦.

شكلت التحولات اللاحقة فيما بعد والتي تعرض لها العالم بشكلٍ عام[1] والقارة الاوربية بشكلٍ خاص عقب حروب نابليون وتحالف القوى العظمى الاوربية "انكلترا وروسيا وبروسيا والنمسا"وتشكيل ما سمي "بالحلف المقدس"الذي يضم الدول الثلاث الاخيرة لمنع تكرار ما حدث اذ اعلن عن قيامه في ٢٦ ايلول ١٨١٥ وكان زعماء هذه الدول قد عدوا انفسهم مفوضين من قبل العناية الالهية لأستئصال الافكار والحركات الليبرالية والقومية داخل القارة الاوربية ،ورغم ان انكلترا ترددت كثيراً في الانضمام الى هذا الحلف اذ بدى لها وكأنه حلف ديني فأنها فضلت ابرام معاهدة مع القوى الثلاث الاخرى تكون اكثر وضوحاً وتحديداً وتشكل نواة لنظام قادر على المحافظة على الامن الاوربي[2].

ويكفي ان نشير هنا الى ما طرحه الكاتب الفرنسي المعروف فيكتور هيجو الذي رأس في آب عام ١٨٤٩ مؤتمراً للسلام قال فيه مبشراً بقدوم يوم تقوم فيه الولايات المتحدة الاوربية لتمد يدها عبر الاطلسي الى الولايات المتحدة الامريكية اذ لاتزال هذه الفكرة ورغم انبثاق الاتحاد الاوربي لم تعبر عن مدياتها الفكرية بشكلٍ دقيق في ظل تراث هائل من عدم الثقة المتراكمة ، واذا كانت صيغة الوفاق الاوربي تُعد في جوهرها تجمعاً للدول قُصد منه التشاور واتخاذ القرا رات لتحقيق السلم والامن في اوربا بعيداً عن الرؤى والتصورات الايدلوجية المسبقة فان المؤتمرات التي عُقدت في اوربا أُعتبرت تطبيقاً ميدانياً لهذه الصيغة اذ شُكل مؤتمر لاهاي الاول ١٨٩٩ ولاهاي الثاني ١٩٠٧ علامات بارزة على هذا الطريق،ونسج خيوطاً متشابكة بين متطلبات قيام تنظيم عالمي تشارك فيه كافة الدول وبين التنظيمات الاقليمية اذ بدى واضحاً حجم التداخل بين الامن الاقليمي والدولي لاسيما بعد اندلا ع الحرب العالمية الاولى وتشابك ظاهرتي الاستعمار والرأسمالية اذ كان من الصعب تصور قيام نظام للأمن الاوربي بمعزل عن الامن الدولي .

وهكذا كان تشكيل عصبة الامم وفشلها في حفظ الامن الدولي ومن ثم قيام الحرب العالمية الثانية ودخول اوربا في مرحلة الحرب الباردة ومن ثم انهيار الاتحاد السوفيتي ومحاولة الولايات المتحدة

[1] الدكتور حسن النافعة –مصدر سابق ص٩٩.

[2] الدكتور علي الحاج –سياسات دول الاتحاد الاوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة –مركز دراسات الوحدة العربية–سلسلة اطروحات الدكتوراه (٥١) بيروت ٢٠٠٥ –الطبعة الاولى ص١٥.

الهيمنة على العالم دفعت جميع هذه العوامل ان يتبلور الى الوجود اتحاد اوربي متعجل بدى وكأنه عملاق اقتصادي وقزم سياسي في الوقت نفسه ويمكن ان تنقلنا هذه الصورة المركبة الى ما يقاربها من صور الخيال العلمي الذي يطل من خلالها كائن اسطوري بجسد ضخم تطل من خلاله رؤوس متفاوتة في الكبر لقيادته ،صحيح ان الاتحاد الاوربي قد وحد كيانات اقتصادية متبعثرة ووضعها في كيان اقتصادي واحد يتعامل تجارياً واقتصادياً مع العالم الخارجي لكن هذا الكيان قد افتقر الى قيادة سياسية واحدة وكانت حرب الولايات المتحدة على العراق هي اول المشاهد الدولية الكبرى التي عبرت عن هذه الصورة بوضوح[1].

ثالثاً:-الرؤية الاوربية لتركيا

يُفهم من السياق التاريخي الذي اوردناه ان مبعث الارهاصات الاوربية للاتحاد تقع في معظمها بسبب مؤثرات بيئية داخلية وخارجية شديدة التأثير على الامن الاوربي وبملاحقة تأريخية بسيطة يُلاحظ ان النظرة الاوربية للإسلام كانت ولا تزال تعده خطراً واضح المعالم وبالرجوع الى تصريحات البعض من القادة الاوربيون تاتشر وبرلسكوني وهايدغر تكشف ان الصورة التراكمية هي صورة نمطية لخطر اسلامي سمي في اوقات معينة الخطر الاخضر[2].

ولهذه الصورة امتدادات بعضها تاريخية واخرى نفسية تقع في اللاوعي الاوربي[3]، ورغم ان المسلمين تمكنوا من الوصول الى غرب اوربا لكن التراجع والانكفاء الاسلامي قد تُرجمت اسبابه اوربياً الى ظلامية الفكر الاسلامي واستبداديته ،واذا ما تمت ممازجة الفترة التي اعقبت ذلك حين تمكنت الدولة العثمانية من اقتحام اسوار فينا وما تلا ذلك من مجازر الارمن وغيرها .نستطيع ان نقرر ان جُل التصورات التي ترسخت في اذهان الاوربيين لاتبتعد كثيراً عن اعتبار الاسلام الخطر الاكبر الذي يجب التصدي لهُ.

ومن الطبيعي ان هذا الاعتقاد قد دفعهم الى العمل بمستويين[4]

---

[1] د.حسن نافعة –مصدر سابق ص ١٠١.

[2] د.حسن نافعة –مصدر سابق ص ١١٩.

[3] د.حسن نافعة –مصدر سابق ص ١٢١.

[4] الدكتور خليل مخيف–الملف السياسي– مركز الدراسات الدولية –جامعة بغداد– العدد ١٠ بغداد ٢٠٠٥ ص١٤ .

١-تعزيز التقارب المسيحي من خلال زيادة التقارب بين الوحدات السياسية الاوربية ولاسيما الدول الاساسية الفاعلة من اجل التصدي للأسلام.

٢-ابعاد أي طرف غير مسيحي من الدخول في الاتحاد الاوربي لأنه يمثل اختراقاً للجسد المسيحي .

واذا كان المستوى الاول يجد له مساحة استجابة واضحة في تفكير الساسة الاوربيين فأن صداه في الوسط الاجتماعي يتبلور بشكلٍ اكثر وضوحاً في ظاهرة "اسلا م فوبيا"أي الخوف من الاسلام الذي عززته احداث ١١ ايلول وما تلاها من عمليات نُسبت ظلماً الى الاسلام وحتى مقتل المخرج فان خوخ قد استغل بشكلٍ واسع النطاق لتعميق الهوة بين المجتمعات المسيحية ونظيراتها الاسلامية ،اذ عُد انضمام تركيا المسلمة الى الاتحاد بمثابة اختراق ونقطة عبور العناصر الراديكالية المسلمة الى البلدان المسيحية متجاوزة قوانيين الهجرة والقيود المفروضة على حركة غير الاوربيين(*) .

وعلى هذا الاساس لانجد غرابة في مطالبة الامانة العامة للأتحاد تركيا بالاعتذار عن مجازر الارمن وكذلك التخلي عن بعض القوانين التي تعد ركناً اساسياً من اركان العقيدة الاسلامية كالتخلي عن تحريم الزنا على سبيل المثال.

اما على المستوى الآخر فإن الاتحاد لازال يُصر على اعتبار انه ليس نادياً مسيحياً وان معايير كوبنهاغن التي حُددت كشروط للأنضمام اليه لا تتعدى حدود تطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الانسان لكن الملاحظ ان دولاً عديدة قد انضمت اليه وهي مازالت تعاني من عدم ترسيخ المبادئ الديمقراطية ومازالت جوانب كثيرة من مبادئ حقوق الانسان لم تأخذ مداها في الحياة الاجتماعية اذا ما قورنت بتركيا التي تبنت العلمانية والخيار الديمقراطي منذ بدايات القرن المنصرم.

ويمكن ان نلخص من كل ما تقدم بان تركيا مازالت غير قادرة على تخطي الحواجز التي وضعت في طريق انضمامها الى الاتحاد الاوربي وهو ما سنحاول معالجته في الفصل اللاحق .

رابعاً:-معوقات دخول تركيا الى الاتحاد الاوربي

مع أن طريق تركيا أصبح على مايبدو شبه ممهد للحصول على العضوية الكاملة للاتحاد الأوروبي مع بدء الموافقة على فتح المفاوضات الأوروبية معها في مؤتمر بروكسل المنعقد في ٣ تشرين الاول

(*) **للمزيد من التفاصيل يراجع بحث الدكتور خليل مخيف -مصدر سابق ص ١٢-١٨ .**

٢٠٠٥ لكنها مع ذلك تواجه في كل مرحلة من مراحل علاقتها بالاتحاد الأوروبي عراقيل وشروطاً خلافا لما تتعامل به الدول الأخرى المرشحة للانضمام[١].

ويبقى الاسلام على رأس العقبات والتحفظات الشديدة ازاء ضم تركيا الى الاتحاد بالرغم من انها نظام علماني ،الا ان السلوك الاوربي لايزال يدخر الكثير من التحفظات وفقا لذاكرة تاريخية لا يبدو من السهل محوها أو على الأقل تحييدها.

وكما هو معروف أن تركيا تحاول الانضمام لعضوية الإتحاد الأوروبي منذ أكثر من أربعين عاما وقد حصلت رسميا على صفة دولة مرشحة للانضمام عام ١٩٩٩ وعلى موعد لفتح المفاوضات الرسمية معها في ١٧ ديسمبر لعام ٢٠٠٤ ثم اؤجلت الى ٣٠ تشرين الاول ٢٠٠٥بانتظاران تحصل على العضوية الكاملة التي لن تتحقق بأقل من ٢٠ عاما وفقا لتصريحات بعض المسؤولين الأوروبيين.

ومنذ عام ٢٠٠٠ عمل البرلمان التركي من أجل اقرار ما يلزم من اصلاحات دستورية وقانونية اشترطها الاتحاد الأوروبي في اطار ما يسمى بـ (معايير كوبنهاغن) السياسية بغية ان تتوافق تلك الاصلاحات لكي تصبح تركيا معها اقرب الى الخارطة الغربية بتفاصيلها السياسية والفكرية والايديولوجية منها الى الخارطة الاسلامية[٢].

ان مسألة انضمام تركيا للاتحاد تصطدم بمجموعة من المعوقات من اهمها ان شعبية انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي لدى الرأي العام الاوربي هي شعبية متدنية ، فاستطلاعات الرأي تبين أن ما لا يزيد على ٣٧ في المائة من الاوروبيين فقط يؤيدون انضمام تركيا الى الاتحاد، أي ان غالبية الاوروبيين والمقدرة نسبتهم بنحو ٦٣ في المائة يرفضون انضمام تركيا[٣] ولأسباب متعددة سوف نأتي على ذكرها .

ومما يزيد من صعوبات الامر هو ان التأييد لدى شعوب الدول الرئيسة في الاتحاد الاوربي لملف

[١] شبكة النبأ المعلوماتية –العدد الصادر في يوم الاحد ٢/تشرين الاول /٢٠٠٥الصفحة الرئيسية منشور على الموقع www.annabaa.org.

[٢] الدكتور علي الحاج–مصدر سابق–ص ٢٠.

[٣] محمد بن هويدن– هل الاتراك قادمون–دار الخليج للطباعة والنشر –جريدة الخليج العدد الصادر في يوم ٢٠٠٥/١٠/٨ الصفحة الرئيسية رأ ي ودراسات منشور على الموقع www.alkhaleej.ae. author-articles.cfm

انضمام تركيا الى الاتحاد يشهد تراجعاً كبيراً ، ففي فرنسا يعارض نحو ٨٠ في المائة من الفرنسيين انضمام تركيا، وفي المانيا يعارض الألمان بالنسبة الفرنسية نفسها وفي بريطانيا التي تعد من اكثر الدول الاوروبية الرئيسة دعما للملف التركي نجد ان ٥٥ في المائة من الشعب البريطاني لا يؤيد انضمام تركيا بشكل كامل الى الاتحاد. وهذا يعني أن شعوب الدول الاوروبية الرئيسة غير راغبة لانضمام تركيا، والمعروف ان انضمام دولة جديدة للاتحاد يتطلب موافقة جميع الدول الاعضاء،وهذا بحد ذاته يشكل تحدياً كبيراً ازاء امكانية دخول تركيا عضواً في الاتحاد.

والحقيقة هي ان الدعم الذي اتى لمصلحة البدء في المفاوضات مع تركيا كان مصدره حكومات الدول الداعمة لمثل هذا التوجه وليس شعوب الدول الاوروبية ولا التيارات السياسية الاخرى المنافسة على الساحة السياسية المحلية في مثل تلك الدول،وهو ما يؤكد ان الشعوب الاوربية لازالت غير مقتنعة لرغبة قياداتها في ادخال تركيا عضواً في الاتحاد ،فالمعروف ان شيراك وشرودر يدعمان فكرة البدء في المباحثات مع تركيا لأغراض سياسية معينة يسعى كل واحد منهما لتحقيقها. لكن الحقيقة الواضحة ان شيراك ما عاد يمسك بالسلطة بشكل كامل في فرنسا وانما بدأت تبرز اصوات اخرى مثل نيكولا ساركوزي الذي كما يبدو ظهر كمنافس جديد في اللعبة السياسية الفرنسية، ومعروف عن ساركوزي معارضته لانضمام تركيا الى الاتحاد. كما ان شرودر في ألمانيا قد اقترب من الخروج من منصبه وبدأت تبرز انجيلا ميركل كلاعبة جديدة وهي ايضا معارضة لدخول تركيا الى الاتحاد[1]. والحقيقة الاخرى هي ان تركيا ليست فقط دولة اسلامية لديها قوانينها وقواعدها في هذا الاطار ولكنها ايضاً تضم على ارضها ما يربو على سبعين مليون نسمة ونموهم السكاني في تزايد مقارنة بدول أوروبا، وهذا ما يعقد الامر اكثر، وبذلك سيكون الامر تحديا للدولتين الكبيرتين في التعداد السكاني للاعضاء في الاتحاد الأوروبي وهما المانيا ٨٠ مليون نسمة وفرنسا ٦٠ مليون نسمة، ومع تزايد السكان فإن تركيا ستكون صاحبة الاغلبية السكانية بين دول أوروبا، وفي حالة دخولها الى الاتحاد فإن ذلك يعني وببساطة ان تركيا ستكون ممثلة بعدد كبير من الاعضاء في البرلمان الاوروبي مما يحرج خط سير السياسات والمشاريع الاوروبية والتي يرى المعارضون من خلالها أن أوروبا لن تستطيع ان تتحدث بصوت واحد إذا ما دخلت تركيا الى

[1] **الدكتور خليل مخيف–مصدر سابق ص ٢٥.**

الاتحاد، وهذا بالطبع ما لا تريده شعوب دول اوروبا لا سيما الرئيسة منها ان يحدث لها[1].
فالمعارضون يقولون ان تركيا ليست دولة أوروبية بل هي جزء من الشرق الأوسط وآسيا وبأنها سياسيا واقتصاديا وثقافيا لا تلبي الشروط الأدنى للعضوية وستكون عبئا على الاتحاد[2] وقد عبر عن هذا الرأي بشكلٍ واضح الرئيس الفرنسي السابق جيسكار ديستان بالقول "ان انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي يعني نهايته لأن عاصمتها ليست في اوربا و٩٥%من سكانها خارج اوربا فهي ليست دولة اوربية"(*).
في ما يقول المؤيدون ان العضوية ستمنع انتشار الفكر المتشدد في منطقة الشرق الأوسط التي قد توقع تركيا في يوم من الأيام تحت سيطرة المتشددين أيضا(**) وأن لدى تركيا أراضي زراعية شاسعة وأيدي عاملة كبيرة ستفيد الاقتصاد الأوروبي وعلى هذا الاساس وقعت تركيا بروتوكول الاتحاد الجمركي في ايلول من السنة الحالية مع الدول العشر الجديدة ومن بينها قبرص. وما يلفت النظر هنا أنه عند كل مرحلة جديدة لتركيا مع أوروبا تتقدم دولة أوروبية واجهة الصراع مع أنقرة فالنمسا في هذه المرحلة تصدرت واجهة الرفض وقبلها كانت فرنسا ولم يترك وزير خارجيتها مناسبة الا ودعا الى اعتراف تركيا بقبرص اليونانية شرطا لبدء مفاوضات العضوية.
وتعد قضية الاعتراف بقبرص من بين القضايا التي ترفض أنقرة الحديث عنها وقد أكدت في عدة مناسبات بأنه لا مجال للحديث عن اعتراف تركي بقبرص قبل تسوية هذه المشكلة التي تعدها قضية وطنية. تركيا حتى هذه اللحظة تتمسك برفضها الاعتراف بالجمهورية القبرصية التي تحظى باعتراف دولي وتعتقد بأنها قدمت الحد الأقصى من التنازلات من أجل تسوية قضية توحيد قبرص الشائكة بعد أن أعلنت مساندتها لخطة السلام الأخيرة التي اقترحها السكرتير العام للأمم المتحدة

---

[1] الدكتور خليل مخيف–مصدر سابق ص٢٦.

[2] شبكة النبأ المعلوماتية – تركيا والاتحاد الاوربي قمة بروكسل في ١٧ كانون الاول ٢٠٠٤ ص ١–٦ منشورة على الموقع www.annabaa.org.

(*) ينظر بصدد هذا التصريح bbc Arabic.com,3-7-2000

(**) ينظر بهذا الصدد تصريح الرئيس الفرنسي الحالي جاك شيراك عشية انعقاد مؤتمر بروكسل في ٣ تشرين الاول ٢٠٠٥ والمنشور على شبكة bbc Arabica.com المصدر السابق.

والتي انتهت بالفشل عندما تم رفضها في استفتاء من طرف ثلاثة أرباع السكان القبارصة اليونانيين مقابل موافقة أغلبية سكان الجزيرة من القبارصة الأتراك[1].

وعلى الخط المعارض نفسه لعضوية تركيا الكاملة في أوروبا دخلت المعارضة المسيحية الألمانية بزعامة انجيلا ميركيل لتعرض منح صفة "الشريك المميز" وهو ما أثار حفيظة تركيا التي استنكرت بقوة مماطلة الاتحاد الأوروبي وذهبت الى ذروة التهديد المشروع والمبرر بالتأكيد على أنها ستنسحب من المفاوضات إذا لزم الأمر وبأنها لن تفتح موانئها ومطاراتها للسفن والطائرات القبرصية. وهو الامر الذي أصاب الدول الأعضاء في الاتحاد بالصدمة والامتعاض لكن بما أن كل دولة في الاتحاد لا تريد تحمل مسئولية ابعاد تركيا عن العضوية الكاملة فان الرد الأوروبي جاء سلساً باقتراح اعتراف تركيا بقبرص قبل انضمامها الكامل لأوروبا وليس أثناء فتح العضوية الأوروبية معها[2].

وعلى ارض الواقع هناك العديد من العراقيل الواقعية التي تحول دون حصول تركيا على العضوية أهمها التباطؤ في تطبيق الاصلاحات التي أقرتها فيما يخص "حقوق الانسان" فضلاً عن ذلك ما وقع من بتر للاصلاحات التي كان من المفترض أن تحل المشكلة الكردية فعودة هجمات حزب العمال الكردستاني الى الساحة من جديد تحرج تركيا أمنيا وتذكر بملف الأكراد سياسيا[3].

والاوروبيون يتخوفون من انضمام تركيا للاتحاد لأسباب عدّة يمكن ايجازها في ثلاثة رئيسة هي المخاوف من الدين الاسلامي حيث لا تزال مسألة الدين وفصله عن الدولة تشكل الهاجس والخوف الأول لمنظري الحضارة والسياسة الغربية الأوروبية بشكل خاص مما يعني أنه في حال قبول نادي الاتحاد الأوروبي تركيا عضوا فيه فانه سيتعرض لضربة قوية بسبب دخول شعب مسلم على النقيض تماما من بقية الشعوب الأوروبية التي هي اما لا دينية أو مسيحية. ومن ثم فان هؤلاء الأتراك المسلمين على وفق قولهم سيصبحون ك"الصوت النشاز" في السيمفونية الأوروبية وعليه فان هذا العضو سيزيد من عدد المسلمين الأوروبيين ليصبحوا في الربع الأول من هذا القرن ربع

---

[1] شبكة النبأ المعلوماتية –العدد الصادر يوم الاحد ٢/تشرين الاول /٢٠٠٥ مصدر سابق الصفحة الرئيسية .

[2] محمد بن هويدن –مصدر سابق –الصفحة الرئيسية "رأي ودراسات ".

[3] ابراهيم عبد الله –المركزية الغربية اشكالية التكون والتمركز حول الذات .ط١. بيروت :المؤسسة العربية للدراسات،٢٠٠٣.ص٤٥.

سكان أوروبا وفي هذا انتحار علماني أوروبي وزحف اسلامي متواصل يهدد القارة الأوروبية. أما السبب الثاني فيتمثل بأن تركيا تعاني من أزمة اقتصادية مزمنة ومعدلات عالية للبطالة والتضخم وفقدان الليرة التركية لقيمتها بصورة مستمرة وهي أبعد ما تكون عن دولة الرفاه وبسبب سوء التخطيط والفساد الاداري والمالي الذي يسود المؤسسات التركية لم تتمكن تركيا من الاستفادة من القروض الكبيرة التي حصلت عليها من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والولايات المتحدة الأمريكية للخروج من أزمتها الاقتصادية. ومن ثم فان قبول تركيا كعضو جديد في الاتحاد الأوروبي يعني تمتعها بالحقوق والواجبات كافة التي تنطبق على كل عضو ومن ثم فان الاقتصاد التركي سينمو نموا كبيرا وتركيا ستكون الرابح الأكبر اقتصاديا من دخولها الاتحاد وأوروبا وقد تكون سوقا كبيرا للصادرات التركية والأيدي العاملة التركية قد تغزو مصانع ومعامل دول الاتحاد وكل تلك الحقوق والمميزات الاقتصادية التي ستظفر بها أنقرة ستكون مثار تساؤلات كثيرة لدى منظري وقادة السياسة الأوروبية حول مدى استفادة الاتحاد الأوروبي من دخول دولة ستنعم وستأخذ أكثر مما ستعطي مما يعني أن تركيا وفي نظر هؤلاء ستكون دولة لا فائدة من وجودها ولن تقدم أي منافع اقتصادية لدول وشعوب الاتحاد الأوروبي بل العكس صحيح يمكن أن تكون عبئا عليهم.
وأيضا على الجبهة الكردية تواجه الحكومة التركية وضعا صعبا فبسبب سياسة الاهمال المزمنة لعقود في معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتخلفة للأكراد في جنوب شرق الاراضي التركية فان هذه المشكلة أصبحت تمثل هما جاثما على تركيا وطلبا ملحا لأوروبا من أجل حلها بشكل عقلاني وعادل . ومع أن تركيا تتعهد منذ سنين باصلاح الوضع في الجنوب الشرقي لاراضيها بيد أنها لا تزال متقاعسة عن القيام بأي اجراءات فعلية لذلك يتوقع المراقبون أن تتعايش تركيا مع أزمة القضية الكردية لفترة أخرى من الزمن مع استبعاد حل سريع لهذه القضية[١].
باختصار يمكن وصف العلاقات التركية مع أوروبا بأنها "حب من طرف واحد" في الوقت الذي يحرص فيه الاتحاد الأوروبي على ألا يخسر تركيا أو يستعديها من باب نفي تهمة كونه ناديا مسيحيا يغلق أبواب الحوار في وجه الآخر ويؤجج صراع الحضارات وبالتالي اقل ما يمكن قوله بأن

[١] اركون محمد –الاسلام، اوربا ،الغرب رهانات المعنى وارادات الهيمنة .ترجمة واسهام هاشم صالح .ط٢ . بيروت دار الساقي،٢٠٠١ .ص٤٣

الوضع معقد ولا يمكن التنبؤ بمسألة انضمام تركيا الكلي الى أوروبا حتى ولو بعد عشرين عاما خصوصا مع استمرار الاتحاد مماطلته لتركيا واقتناص أي فرصة سانحة لتأخير عضويتها وتمسكه بسياسة "الجزرة والعصا". لكن قد يتساءل البعض لماذا تدعم بعض حكومات الدول الأوروبية بدء المباحثات مع تركيا لضمها للاتحاد الاوروبي اذا كانت عملية ضمها لا تلقى التأييد الاوروبي الشعبي والرسمي القوي؟

من الواضح ان الداعمين لبدء المفاوضات لديهم هدف معين يسعون الى تحقيقه من وراء دعمهم هذا، ولعل أبرز ما يمكن ان يقال في هذا الأمر هو رغبة الدول الداعمة في اوروبا كفرنسا وبريطانيا والمانيا ان تجعل تركيا نموذجا لدولة اسلامية متشكلة حسب الطلب الاوروبي. فتركيا النموذج للعالم الاسلامي كما يسعى اليها الداعمون تصنع اليوم في بروكسل. فرغم ان فرص انقرة ضئيلة ولا ضمان لها بالانضمام بعد المفاوضات إلا ان فرص الدول الاوروبية الداعمة اكبر في ان تعمل على تغيير تركيا من خلال فترة المفاوضات القادمة لأن أنقرة ستكون اكثر تحمساً للتحديث والاصلاح اللذين يرضيان اوروبا طمعاً في حلم تأمل ان يتحقق.

من جهة اخرى فإن هذه الدول الداعمة تسعى ظاهريا من خلال هذا الموقف الى ان توضح للعالم الاسلامي، لا سيما بعد ان تراجعت شعبيتها لديه، بأنها ليست ضد الاسلام وان اتحادها ليس اتحادا لدول مسيحية بل يمكن لدولة اسلامية بحجم تركيا ان تنضم من ناحية المبدأ إليه، والدليل مفاوضاتهم معها، وعليه نستطيع القول إن ما تسعى اليه اوروبا الداعمة للمفاوضات مع تركيا ليس إلا تحقيق أغراض سياسية في نفس قياداتها وليس لتحقيق حلم تركيا، فالحقيقة المرة التي يجب ان يدركها الاتراك هي انه لا فرصة لهم في الانضمام الى الاتحاد الأوروبي في المنظور المتوسط على اقل تقدير، فالقيادات السياسية القادمة في دول أوروبا الرئيسة ستكون أقل انفتاحا وأكثر تشددا وانعزالا[١].

الخلاصــــــة

ان الدعوة التركية التي أطلقها رجب طيب أردوغان عشية انعقاد مؤتمر بروكسل في ٣ تشرين الاول

[١] العمق الاستراتيجي :موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية .ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل ،مراجعة بشير نافع وبرهان كوروغلو . الدوحة:مركز الجزيرة للابحاث .بيروت :الدار العربية للعلوم ٢٠١٠.ص٣٠.

٢٠٠٥ لأوروبا أن تتحرر من عقدة صراع الحضارات الى حوار الحضارات إذا ما أرادت أن تزيل النظرة عن الاتحاد بأنه ''ناد مسيحي'' سوف لن تجد لها صدى عميقاً لدى القادة الأوروبيين في ظل إصرارهم على ضرورة تخلي تركيا عن موقفها إزاء قبرص التركية وأن تتخلى عن مجمل ثوابتها الوطنية المتعلقة بمعالجة المشكلتين الكردية والقبرصية وإدخال إصلاحات جوهرية تمس بأبعادها هيكلية النظام السياسي وتوجهاته الداخلية والخارجية، وهي أمور لا يمكن تجاوزها لا من قبل الحكومة ولا الرأي العام التركي. وسيبقى موضوع انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي مرهوناً بقدرٍ كبير ليس بمقدار ما تحققه تركيا من تقدم في مجال معايير كوبنهاجن وإنما بمقدار التغيير في الرؤية الأوروبية لإمكانية تعايش المسيحية مع الإسلام وهو ما عبر عنه الرئيس الفرنسي الاسبق جاك شيراك عشية التفاوض لتحديد شروط انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي بأن على تركيا ان تُحدث ثورة ثقافية جديدة كشرط لدخولها الاتحاد.

Turkey and EU
The Turkish Desire and European ConditionsTo Accession
Dr.Hussein H.Waheeb

Abstract

It is worth to say that not all international desires are achievable; especially that Turkey's accession to EU is determined by several complex factors. This accession is a clear − cut breach of joining the EU course because the European Union is a gathering of cultural nature being a club for Christian gathering in the world. As well as, it is consistent about important aspects.The nature of European democracy is the most important of them.It differs with that in turkey in various tracks. The conditions set out by the European countries can not achieved by Turkey.

So, it does not seem that the near future to Turkey's accession is possible at the present time.

The nature of turkey's orientation towards the Middle East and its growing concerns about the Arab countries affairs can meet the Turkish interests more than the accession to the European Union can do. No doubt that when we are talking about interests calculations, the Turkish national interests do not deserve this excessive quest behind the EU flag.